

مادة ٢ - لكل الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه
صدر بقصر عابدين في ٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢)

محمد سعيد المنعم
هاسم ملك مصر والسودان
لوصى العرش الموقت
توقيع
رئيس مجلس الوزراء
وزير الخارجية والبحرية
محمد شجيب لواء (أ. ح)
وزير المالية والاقتصاد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
عبد الجليل إبراهيم العمري
وزير الأشغال العمومية
عبد العزيز هبدي
وزير الزراعة
عبد العزيز هبدي الله هاشم
وزير الصحة العمومية
عبد العزيز هبدي
وزير المعارف العمومية (بالتبعية)
محمد هادي
وزير الخارجية (بالتبعية)
عبد العزيز هبدي
وزير الشؤون الاجتماعية
وزير الأوقاف
وزير الشؤون البلدية والقروية
عبد العزيز هبدي
وزير الإرشاد القومي
وزير التموين
وزير التجارة والصناعة
عبد العزيز هبدي
عبد العزيز هبدي
عبد العزيز هبدي

قانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٢

بتعديل المادتين ١٢ و ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية

باسم ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لعمل المادتين ١٢ و ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية ؛

لعمل ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٢

بتعديل المادة ٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ في شأن مجلس الغنائم

باسم ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لعمل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ في شأن مجلس الغنائم ؛

لعمل المرسومين الصادرين في ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ و ٢٨ مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار العمل بأحكام هذا القانون ؛

لعمل ما أرتأه مجلس الدولة ؛

لبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ؛

لأسم بما هو آت ؛

مادة ١ - تعديل المادة ٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ المشار

إليه على الوجه الآتي :

"مادة ٥ - إذا قضى المجلس بصحة الضبط أمر بمصادرة الغنيمة لصالح الدولة وإذا قضى ببطلان الضبط أمر بالافراج عنها أو بأداء عنها إذا كانت قد استهلكت أو حصل التصرف فيها لأي سبب من الأسباب ما لم يكن هذا التصرف بسبب قابليتها للتلف أو لأن نفقات المحافظة عليها باهظة فيؤدى إلى صاحبها الثمن الذي يبيح به الغنيمة فعلا وللجلس أن يحكم بالتعويض عن أى ضرر يكون قد لحق صاحب السفينة أو السلع من إجراءات الضبط إلا إذا كانت هناك أسباب سوغتها وعلى الأخص إذا حاول الربان القاء السلع أو إتلاف أوراق السفينة أو إخفائها أو استعمال أوراق مزورة أو غير حقيقية أو إذا وجدت للسفينة أوراق مزدوجة أو إذا تأخر الربان عن تقديم ما يثبت عدم خضوع السلع لتدابير المصادرة "

لأن جميع الأحوال تكون معروفة الدعوى على صاحب الغنيمة .